دور الإعلام في تأصيل قيم المواطنة وحقوق الإنسان في الدولة الحديثة

الكاتب الصحفي حاتم عبد القادر*

المقدمة:

أي إنسان في أي وطن له حقوق وعليه واجبات مهما كانت ديانته أو عرقيته أو جنسه أو لونه أو طائفته أو مذهبه.

إذن، «المواطنة» هي العضوية الكاملة للإنسان في وطنه في أي عصر من العصور، وتعد أقوى ضمانات تحقيق القيم الإنسانية العليا والعدالة.

وتعتبر «المواطنة» أصدق مؤشر على تمتع الإنسان المعاصر في الدولة الحديثة بكامل حقوقه المقررة في الدستور.

وبناء عليه؛ فتحقيق المواطنة هو الهدف الأسمى لتحقيق العدالة والمساواة بين جميع المواطنين الذين يعيشون تحت سماء وطن واحد.

وربما يشعر المواطن في وطنه بالاضطهاد أو التمييز السلبي، لسبب من الأسباب، وبالتالي يشعر بانتقاص مواطنته، فمثلا عندما لا يصيب المواطن دوره في التعيين في مجال من المجالات بسبب إغلاق هذه الوظائف على طبقة معينة من المجتمع من أصحاب السلطة والنفوذ والمال.. هنا يشعر المواطن بـ»الدونية» وربما ينعكس ذلك سلبا على وطنيته وولائه لوطنه ويدفعه إلى الانحراف عن الطريق الصحيح في مساهمته في بناء وطنه، وهناك حالات كثيرة في المجتمع من هذه النماذج.

وربما يظهر اضطهاد من نوع آخر بين أتباع أديان مختلفة، كأن تمارس الفئة ذات الأغلبية الدينية ممارسات العنف والتمييز للفئة ذات الأقلية الدينية، ونفس النهج من الممكن ممارسته مذهبيا داخل أبناء الدين الواحد، وكذلك اضطهاد الأقليات العرقية، أو بسبب اللون... إلى آخره من تلك المظاهر التي تعظم مظاهر الاضطهاد والتمييز العنصري ضد فئة أو أكثر من المواطنين وتشعرهم بالعنصرية؛ مما ينعكس على ولائهم وانتمائهم لوطنهم، وقد يؤدي إلى خلق حالة من زعزعة الاستقرار سياسيا أو أمنيا أو اجتماعيا.

---

*رئيس تحرير جريدة العربي الأفريقي

وفي الحقيقة، إن مفهوم «المواطنة» مفهوم قديم قِدم الخلق، وممارسته كافة الشعوب وكافة الحكومات في كل العصور في برهان على تقديم معاني الولاء والانتماء للأوطان،فهذا المفهوم ليس حديث اً، فيعود مفهوم «المواطنة» إلى عصور الدولة اليونانية والرومانية، وقد تطور المفهوم بشكل مستمر، إلا إنه تراجع بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية، وفى فترة الإقطاع حتى نهاية العصور الوسطى التى امتدت ما بين ٣٠٠ حتى ١٣٠٠ م، ثم عاد المفهوم للتطور بعد ذلك متأثرا بحدثين مهمين هما: إعلان استقلال الولايات المتحدة فى عام ١٧٨٦ م، وبالمبادئ التى جاءت بها الثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩ م؛ حيث كانا نقطة تحول تاريخية فى مفهوم «المواطنة».

ولما كان للصحافة والإعلام دور كبير في تبصير الرأي العام بالقضايا والهموم التي تشغله على مدار الوقت، فكانتا «المواطنة» و»حقوق الإنسان» من القضايا التي لها حيز مهم وكبير في وجدان المجتمع، ومؤكد أن ما تناولته الصحافة والإعلام بشأن قضايا «المواطنة» و»حقوق الإنسان» على مر تاريخها كان له أثرا كبيرا (إيجابا أو سلبا) على المجتمع باعتبار مؤسسات الإعلام إحدى المؤسسات المنوط بها المشاركة في تأصيل تلك القيم وغرسها في نفوس كل مواطن.

ويعد انتباه المؤتمر العلمي السادس لكلية الإعلام بالجامعة الحديثة، هذا العام، لمناقشة قضايا المواطنة وحقوق الإنسان انتباها جديرا بالتقدير؛ لما لقيمتي المواطنة وحقوق الإنسان من أهمية بالغة وعصب قوي لانتقال الإنسان المصري إلى دولة حديثة بعد أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١ وثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ تحارب فيها القيادة السياسية أوجه مظاهر الفساد والعنصرية للتحول إلى دولة يسود فيها العدل فتتحقق العدالة بالمساواة بين جميع المواطنين في كل الحقوق وكل الواجبات، بما يترجم ويؤصل القيمة الكاملة لـ»المواطنة» والتي تعد اللبنة الأولى في مجال «حقوق الإنسان».

تمهيد: نبدأ قبل التعرض لموضوع الورقة البحثية بتوضيح التعريف اللغوي والاصطلاحي لكل من «الإعلام» و «المواطنة» و»حقوق الإنسان» و»الدولة الحديثة».

أولا، مفهوم الإعلام:

الإعلام في اللغة:

أصل الإعلام من مادة عِلْم، قال في اللسان: والعِلْمُ نقيض الجهل. عَلِمَ عِلْماً، وعَلُمَ هو نَفْسُه، ورجل عالِمٌ وعَليمٌ من قوم عُلَماءَ.

وعلاَّمةٌ إذا بالغت في وصفه بالعِلْم (أي عالم جدا). وعلمت الشئ أعلمه علما عرفته، قال بن بري: عَلِمَ وفَقِهَ (أي تعلم وتفقه وعَلُمَ وفَقُهَ أي ساد العلماء والفقهاء)، وعَلِمَ بالشئ شَعَرَ. يقال: ما علمت بخبر قدومه (أي ما شعرت)، يقال استعلم لي خبر فلان وأعلمنيه حتى أعلمه واستعلمني الخبر فأعلمته إياه، وعلم الأمر وتعلمه أتقنه، ويجوز أن تقول علمت الشئ بمعنى عرفته وخبرته، وأعلم فلانا الخبر أي أخبره به. والعلم إدراك الشئ على ما هو به.

إذن، خلاصة المعنى اللغوي أن الإعلام دائر حول «الإخبار» و»التعريف» ونقل «المعلومات» من مؤسسات صحفية أو إعلامية إلى الناس عن طريق الكلمة أو غيرها.

الإعلام في الاصطلاح:

هناك تعريفات اصطلاحية عديدة للإعلام، ولكن أشهرها وأقربها تعريف العالم الألماني « أوتو جروت» بأنه: التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير ولروحها وميولها واتجاهاتها في الوقت نفسه.

ويقال عن هذا التعريف: إنه بيان لما ينبغي أن يكون عليه الإعلام، ولكن واقع الإعلام قد يقوم على تزويد الناس بأكبر قدر من المعلومات الصحيحة، أو الحقائق الواضحة، فيعتمد على التنوير والتثقيف ونشر الأخبار والمعلومات الصادقة التي تنساب إلى عقول الناس، وترفع مستواهم، وتنشر تعاونهم من أجل المصلحة العامة، وحينئذ يخاطب العقول لا الغرائز أو هكذا يجب أن يكون. (المصدر: بحث بعنوان «دور الإعلام الإسلامي في مواجهة التطرف والإلحاد»، ص١٠ وص١١، د. وسام أحمد السيد محمد، منشور على موقع الباحث العلمي في جوجل).

مفهوم القيم:

القيم في اللغة: جمع قيمةٍ، وهي القَدْر، كما تُطلق على الشيء الثابت المستمرّ.

القيم في الاصطلاح: فتعدّدت تعريفات العلماء من تربويّين وأكاديميين وغيرهم للقيم؛ لاختلاف نظر كلّ واحدٍ منهم لها، وبوجهٍ عامٍّ يمكن تعريف القيم بأنّها: مجموعة من المبادئ والمقاييس والمعايير، الحاكمة على أفكار الإنسان ومعتقداته واتجاهاته، وتؤثّر في حياته؛ لتمثّلها في سلوكاته العمليَّة وتصرّفاته. (المصدر: الموقع الإلكتروني «موضوع»، «مفهوم القيم»، الكاتبة: دانة الوهادين، تاريخ النشر: ٢١ يونيو ٢٠٢٢).

ثانيا، مفهوم المواطنة:

المواطنة هى الارتباط الاجتماعى والقانونى بين الأفراد يلتزم فيه الفرد اجتماعيًا وقانونيًا بالجمع بين الفردية والديمقراطية، ويكون الفرد مواطنًا إذا ما التزم باحترام القانون واتباع القواعد ودفع الضرائب والمحافظة على أموال الدولة وأداء الخدمة العسكرية والإسهام فى نهضة المجتمع المحلى وتحسين نوعية الحياة السياسية. (المصدر: بحث بعنوان «التربية من أجل المواطنة ودور المؤسسات التربوية فى نشرها»، ص١٠٣، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الخمسون، العدد الثالث، سبتمبر ٢٠١٣، محمد زين العابدين، مدرس في مركز البحوث التربوية بوزارة التربية والتعليم)

المواطنة في اللغة: تعرف المواطنة لغًة: بأنّها مصطلح مشتق من كلمة الوطن، وهو المكان الذي يُقيم فيه الإنسان سواء وُلد فيه أم لم يولد، والفعل منه (وَطَنَ) بمعنى أقام أو اتّخذ وطناً، والمواطنة مصدر الفعل (واطن) على وزن فاعل ويأتي بمعنى شارك؛ أيّ شارك بالمكان مولداً وإقامة.

المواطنة في الاصطلاح: تُعرف المواطنة اصطلاحًا بأنّها علاقة متبادلة بين الأفراد والدولة التي ينتمون إليها ويُقدّمون لها الولاء؛ ليُحصلوا فيما بعد على مجموعة من الحقوق المدنية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، وتُعرف المواطنة أيضاً وفقاً لدائرة المعارف البريطانية بأنّها علاقة بين الفرد والدولة يُحدّدها قانون الدولة بما تتضمّنه من حقوق

وواجبات. (المصدر: الموقع الإلكتروني «موضوع»، «مفهوم المواطنة»، الكاتب: محمد مروان، تاريخ النشر: ٣١ أغسطس ٢٠٢١).

ثانيا، مفهوم حقوق الإنسان:

وهنا نتعرض لتعريف الحق أولا، ثم تعريف الإنسان، ومن ثم يتم توضيح معنى المصطلح بشقيه.

الحق في اللغة: الحقوق جمع حق، وللحق معاني متعددة، قال بن منظور: الحق نقيض الباطل وحق الأمر يحقُّ ويَحُقُّ حقا وحقوقا صار حقا وثبت، قال الأزهري: ومعناه وجب ويجب وجوبا.

الحق في الاصطلاح: الحق في الشريعة عند العلماء: ليس للحق تعريف جامع مانع يقطع بتحديده على المعنى المراد منه، وإنما يستعمل فيما وضع له.

ولا يختلف استعماله عند الفقهاء عن استعماله اللغوي فهم يستعملونه دائما فيما ثبت لإنسان بمقتضى الشرع من أجل صالحه؛ ولذا يطلق في الفقه الإسلامي على كل عين أو مصلحة تكون لك بمقتضى الشرع سلطة المطالبة بها أو منعها عن غيرك أو بذلها له في معنى الأحيان أو التنازل عنها كذلك، فيطلق عن الأعيان المملوكة، ويطلق على الملك نفسه، ويطلق على المنافع أو المصالح على وجه عام.

والحق هو: حق الله هو أمره ونهيه وأن الحق العبد مصالحه. وعرف الحق بالمصلحة «الحق مصلحة ذات قيمة مالية يحميها القانون». وكذلك مصلحة ثابتة للشخص على سبيل الاختصاص والاستئثار يقررها الشارع الحكيم.

إذن الحق هو المصالح المكفولة في الشرع للإنسان.

كما أن الحقوق في الشريعة تنقسم باعتبار ما يضاف إليه الحق، أما حق الإنسان فهو أكثر من أن يخص وينقسم إلى عام وخاص، فالعام ما ترتب عليه مصلحة عامة للمجتمع من غير اختصاص بأحد في مثل: التعليم، المساواة، القضاء.. أما حق الإنسان الخاص فهو ما تعلقت به مصلحة خاصة بالفرد، كحقه في إدارة عمله وحق الزوج على زوجته.

١-الحق في القانون الوضعي:

اختلف المفكرون الغربيون في تعريف الحق في القانون الوضعي وانقسموا إلى عدة مذاهب، ومن أشهر هذه المذاهب:

المذهب الشخصي: الذي ينظر أصحابه إلى الحق من زاوية صاحبه ويعرفونه بأنه سلطة إدارية يستعملها صاحب الحق في حدود القانون، وتحت حمايته.

المذهب الموضوعي: وهو المذهب الذي ينظر إلى موضوع الحق لا صاحبه، أي أن الحق عند هذا المذهب «مصلحة يحميها القانون».

المذهب المختلط: أصحاب هذا المذهب جمعوا بين المذهبين الشخصي والموضوعي أي بين (الإرادة والمصلحة)، والحق عندهم هو سلطة إدارية أو مصلحة محمية.

تعريف الإنسان:

الإنسان في اللغة: إنس، البشر، كالإنسان الواحد إنسي وأنسي والجمع أناسي. وأنس (جمع) بشر، ويخفف بحذف الهمزة فيقال ناس.

الإنسان في الاصطلاح: الإنسان إسم جنس لكائن حي مفكر قادر على الكلام المفصل والاستنباط والاستدلال العقلي، ويقع على الذكر والأنثى من بني آدم، ويطلق على المفرد والجمع، قال تعالى: «لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم».

تعريف حقوق الإنسان:

«حقوق الإنسان» ليس لها تعريف محدد، بل هناك العديد من التعاريف التي يختلف مفهومها من مجتمع إلى آخر أو من ثقافة إلى أخرى، وفيما يلي نستعرض عدة تعريفات لتحديد هذا المصطلح:

١-مطالب أخلاقية أصلية وغير قابلة للتصرفمكفولة لجميع بني البشر بفضل إنسانيتهم وحدها، فصلت وصيغت هذه الحقوق فيما يعرف اليوم بـ»حقوق الإنسان».

٢-عرفها رينيه كاسان، أحد واضعي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأنها: «فرع خاص من فروع العلوم الاجتماعية، يختص بدراسة العلاقات بين الناس استنادا إلى كرامة الإنسان بتحديد الحقوق والرخص الضرورية لازدهار شخصية كل كائن إنساني».

٣-تعريف الأمم المتحدة: ضمانات قانونية عالمية لحماية الأفراد والجماعات من إجراءات الحكومات التي تمس الحريات الأساسية والكرامة الإنسانية، ويلزم قانون حقوق الإنسان الحكومات ببعض الأشياء ويمنعها من القيام بأشياء أخرى. (المصدر: بحث بعنوان «حقوق الإنسان في الإسلام والغرب دراسة ثقافية مقارنة»، ص١٠٤، وص١٠٥، حوليات آداب عين شمس المجلد ٥٠، عدد يوليو سبتمبر ٢٠٢٢، مها بنت سراي حماد الشمري، أستاذ الثقافة الإسلامية المساعد في جامعة حائل).

بعد عرض مصطلحات الورقة البحثية وتوضيح مفاهيمها لغويا واصطلاحيا، يتبادر إلى الذهن سؤال بديهي، هو: هل الإعلام مسؤول عن ترسيخ مفهوم «المواطنة» و»حقوق الإنسان»؟.. وإلى أي مدى يكون هذا الدور، وفي أي قالب يكون، وكيف تكون معالجته الإعلامية؟

سؤال آخر، هل الإعلام هو المسؤول الأصيل المنوط به هذا الدور أم أن دوره مشتركا مع مسؤولين آخرين.. وإلى أي مدى تقع هذه المسؤولية؟

في الحقيقة، هناك خطأ شائع ومنتشر في توجيه الاتهام للإعلام بأنه المسؤول الأول عن كل السلوكيات السلبية والتي تتحول إلى ظواهر اجتماعية في المجتمع، ونحن لا ننكر أن هناك مسؤولية تقع على المؤسسات الإعلامية التي لا تنتهج الممارسة المهنية بحذافيرها؛ طبقا لقواعد والأصول المهنية التي نصت عليها مواثيق الشرف والتشريعات المتعلقة بمهن الصحافة والإعلام. فتلك المؤسسات هي التي أساءت إلى الإعلام نفسه بما تنشره وتبثه من محتوى عارٍ من أي هدف حقيقي أو يتمتع بقيمة من القيم الموجبة.

وهنا، تبرز أنواعا عديدة من المؤسسات الإعلامية التي تقدم نماذج من المحتوى الذي يضرب في قيم المجتمع أو يكون له أغراضا أخرى كضرب استقرار الدولة سياسيا أو اقتصاديا أو حتى اجتماعيا بتغذية أنماط سلوكية غريبة؛ وهنا تبث هذه المؤسسات الإعلامية سمومها إما جهلا نظرا لعدم تخصص العاملين فيها وعدم مراعاتهم القواعد المهنية، أو لتعمد أصحاب تلك المؤسسات لتحقيق أهداف محددة طبقا للتيار الفكري الذي تعتقده تلك المؤسسة الإعلامية والذي يتعارض مع نظام الحكم، أو خدمة لجهات أجنبية مثل أجهزة مخابرات أو منظمات مجتمع مدني مقابل مبالغ مالية باهظة أو وفق مقايضات سياسية وفكرية بين تلك المؤسسات الإعلامية والجهات المعادية للدولة سواء داخليا أو خارجيا.

وهنا مكمن الخطر، خاصة فيما يتعلق بموضوع الورقة عن دور الإعلام في تأصيل قيم المواطنة وحقوق الإنسان لدى المواطن؛ حيث من الممكن أن تلعب المؤسسات الإعلامية (المعادية) دورا خبيث الهدف في نشر وترويج قيم وسلوكيات من شأنها تحريض المواطنين على مهاجمة الدولة، أوعدم الاكتراث بما تقمده من خدمات للمواطن (وفق إمكانياتها) وتغذي نغمة الحنق ضد الدولة والرفض الدائم لكل ما تقوم به الدولة من أجل مواطنيها، وتستغل تلك المؤسسات الإعلامية حالات الضعف السياسي والاقتصادي التي تمر بها الدولة، وبالتالي تفتح بابا واسعا أمام المواطنين لينقموا على دولتهم فيقل الانتماء والولاء للدولة عند ضعفاء النفوس، فتقل بالتبعية وطنيتهم ويصبحون أعداء للوطن من داخله. وعلى سبيل المثال، هذا الأسلوب تنتجه قنوات جماعة الإخوان المسلمون التي تبث من خارج مصر، فهي تلعب دائما على وتر المواطنة الغائبة عن بعض المواطن، وأنه لا يتمتع بأدنى حقوق المواطنة في وطنه، ليزيد من الأطراف المعارضة للنظام تحقيقا لمصالحه الخاصة بتياره وأفكاره.

ونفس ما سبق يطبق على نشر مفهوم «حقوق الإنسان»، فمن الطبيعي أن الإعلام لاعب أساسي في التوعية بحقوق الإنسان وواجباته، إلا أن هناك أدوارا خبيثة أخرى تلعب عليها بعض منظمات المجتمع المدني (داخليا وخارجيا) ومعها وسائل الإعلام التابعة لها، وتلعب هذه المؤسسات على نغمة اضطهاد المواطنين في أوطانهم وسلبهم حقوقهم، كذلك اللعب على نغمة اضطهاد الأقليات الدينية أو العرقية بهدف إثارة الفتنة الطائفية بين أهل الوطن الواحد، وقد زادت تلك النغمة بشكل كبير في عقد الثمانينيات والتسعينيات في القرن الماضي والعشر سنوات الأولى من القرن الحالي، ومازالت المحاولات مستمرة بين فترة وأخرى لمحاولة إشعال هذه الفتنة.

والمدقق هنا يلاحظ مدى التماس الكبير بين «المواطنة» و«حقوق الإنسان»، إذ تعد المواطنة حقا أصيلا من حقوق الإنسان، له أن يتمتع بها مدى تحققت فيه شروطها وأدى ما عليه من واجبات تجاهها؛ وعليه يلعب ناشطوا حقوق الإنسان دورا مؤثرا في خلق التوترات وزعزعة الاستقرار في دول بعينها من باب حقوق الإنسان. ومازال هذا النوع من الحروب مستمرا على مصر من قبل بعض الحكومات والمنظمات في أمريكا وأوروبا.

ولهذا، على كل المؤسسات الصحفية والإعلامية أن تعي دورها جيدا وهي تقدم للمتلقي المحتوى المتعلق بالمواطنة وحقوق الإنسان، على أن تغلب الناحية المهنية التجريدية في طرح المحتوى، كذلك أن تضع المحتوى في قالبه الصحيح ومدى المعالجة الملائمة، وأن تتجنب السقوط في الفخ المنصوب من إحدى الجهات المعادية؛ بأن تقدم المؤسسات الإعلامية محتوى يخدم أهداف تلك الجهات دون قصد أو عن جهل.

أسباب ضعف الولاء والانتماء للأوطان فى المجتمعات العربية:

يعانى المجتمع العربى بشكل عام من ضعف ولاء الأفراد وانتمائهم لأوطانهم، وقد يعزى ذلك إلى عدة أمور أهمها: عدم وضوح مفهوم المواطنة لدى الأفراد، وبالتالى ينشأ الطفل فى أسرة لا يتضح لديها مفهوم المواطنة، وتغيب عنها منظومة القيم التى تجعل من الفرد مواطنا صالحا منتجا نافعا لنفسه ولمجتمعه، بالإضافة إلى ما يعانيه الأفراد من غياب قيم العدالة والمساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكذلك التضييق على الحريات الفكرية للأفراد وحجمهم عن التعبير عن الرأي، وغياب الحراك السياسي والاجتماعى، ما يخلق حالة من الصراع وظهور الطبقية فى المجتمع، مما يشعر الفرد بالاغتراب داخل وطنه الذى ولد فيه وعاش وربى بين أحضانه.

الأمر الآخر، ضعف المناهج الدراسية المتعلقة بالتربية الوطنية وغرس ثقافة المواطنة، وحث الأفراد على العمل التطوعي وخدمة المجتمعات المحلية التى يعيشون فيها، الأمر الثالث، يشكل التنوع الطائفى والعرقى حجر عثرة ونقطة ضعف فى طريق تحقيق المواطنة الصالحة فى بعض البلدان العربية، مع أن الدول المتحضرة تجعل من التنوع العرقى والطائفى والثقافى قوة لدولتها، ففى الولايات المتحدة على سبيل المثال تتنوع الأعراق واللغات والديانات والثقافات، وفى نهاية المطاف الكل ولاؤه لأمريكا، وربما يعزى ذلك إلى الشعور بالعدالة الاجتماعية، وعدم الشعور بالتفرقة على أساس جنس أو عرق أو دين، أما فى دولنا العربية فبالرغم من أننا تجمعنا لغة واحدة، وديانات سماوية واحدة تدعو إلى التوحيد- إسلامية، مسيحية، يهودية- فإننا نجد أنفسنا شراذم متفرقة، وحالنا يرثى لها، فلا حفاظ على ممتلكات عامة، ولا شعور عام بالحس الجماعى، ولا ولاء ولا انتماء ولا هدف ولا طموح، وقد حاولت الدراسات معالجة موضوع المواطنة عن طريق وضع بعض الطرق والأساليب التى تعززها لدى الأفراد. (المصدر: بحث بعنوان «التربية من أجل المواطنة ودور المؤسسات التربوية فى نشرها»، ص٩٥،وص٩٦، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الخمسون، العدد الثالث، سبتمبر ٢٠١٣، محمد زين العابدين، مدرس في مركز البحوث التربوية بوزارة التربية والتعليم).

المحور الأول، الدور الوظيفي للإعلام في ترسيخ قيم المواطنة:

الإعلام بمختلف أنواعه له دور مهم ومؤثر في ترسيخ قيم المواطنة وحقوق الإنسان، باعتباره يمثل القناة الجماهيرية الأكبر في عملية الاتصال بين المواطن والسلطة، حيث يعد الإعلام رئة يتنفس منها المواطن معبرا عن رأيه ويمارس حريته وحقوقه السياسية والمدنية التي كفلها له الدستور وقوانين الدولة، وفي الأساس تمثل المؤسسات الإعلامية الجهة الأولى لنقل المعلومات والأخبار للمواطنين.

ومن هنا، فإن الإعلام عليه واجبات نحو المواطن ينبغي أن يقوم بها وفقا لمقتضيات الصالح العام ومراعاة سلامة البلاد وأمنها القومي في جميع الظروف، فقضايا المواطنة وحقوق الإنسان محتوى واجب أن يهتم به الإعلام ويقدمه في مواد جادة وتطرح بسلاسة وبطريقة شيقة للمتلقي مطعمة بالمواقف الدينية أوالتاريخية أو السياسية التي تدعم هذه القيمة.

وعليه، تكمن وظيفة الإعلام في توضيح تعريف مفهوم المواطنة ومعالجة القضايا المتعلقة بها من خلال وضع الحلول الملائمة من المتخصصين، وهنا يلزم إعلاما حياديا يتناول الموضوع بشكل مجرد عن أي انتماءات حزبية أو سياسية.
ولكن الملاحظ في السنوات الأخيرة أن الإعلام ابتعد كثيرا عن المحتوى الهادف والذي يمس حياة المواطن، منتقلا إلى محتوى فارغا تماما من أي مضمون ولا يعكس أي قيمة إيجابية واحدة على المتلقي.
وفي هذا الإطار نشير إلى عدد من الأمثلة الحاضرة حاليا لاهتمامات الإعلام بشكل خاص في القنوات التليفزيونية والمواقع الإخبارية الإلكترونية بما يعد «تسفيها إعلاميا».. ومنها ما يلي:

-تناول قضية طلاق المطربة شيرين عبد الوهاب من زوجها المطرب حسام حبيب، والفضائح والشتائم والاتهامات المتبادلة بينهما على مختلف وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، وفترة حجزها في إحدى المصحات النفسية لعلاجها من الإدمان، ثم عودتهما للزواج مرة أخرى!

-تناول واقعة القبض على الممثلة منة شلبي في مطار القاهرة الدولي أثناء عودتها من أمريكا ومعها مجموعة من المواد يشتبه في كونها مواد مخدرة، وانقلبت المواقع الإخبارية الإلكترونية بتوجيه الاتهام والجزم بأن المضبوطات مواد مخدرة قبل أن انتظار قرار النيابة العامة التي أفرجت عنها بضمان مالي (خمسون ألف جنيه) لحين ورود تقرير الطب الشرعي وبيان ما إذا كانت المضبوطات مواد مخدرة من عدمه، ومن ثم تقرر النيابة العامة ما إذا كان هناك وجها لتحريك دعوى قضائية ضدها أم حفظ المحضر المحرر ضدها.

-واقعة طرد عامل النظافة محمد عادل من محل كشري شهير بسبب ملابس عمله والتي يتأفف منها رواد المطعم،

وأخذ الفيديو وتوابع الواقعة حجما أكبر من حجمها الطبيعي بفضل التناول الإعلامي الواسع للواقعة.

-وقائع عديدة كمواقف في فعاليات مهرجان القاهرة السينمائي الدولي، كمحاولة منع دخول الممثلة هند عاكف بسبب فستانها غير اللائق أو عدم توجيه دعوة لها، وواقعة رفض مدير المهرجان الممثل حسين فهمي للتصوير مع المذيعة بوسي شلبي، وغيرها من الوقائع السنوية المعتادة في هذا المهرجان.

-أيضا الاتجاه الحثيث للمواقع الإخبارية الإلكترونية بتغطية جنازات وعزاء المشاهير والشخصيات العامة وتدافع مصوريها، دون الاعتبار لحرمة الميت وطقوس العزاء، وعدم احترام وتقدير مشاعر أهل الميت، وما يحدث في تلك الوقائع من مهازل من قبل الصحفيين الذين يغطون الحدث.

النماذج التي عددناها وما أكثرها تمثل انحرافا صارخا للإعلام عن مهامه الطبيعية الأصيلة، فبدلا من أن يطرح قضية مثل «المواطنة» في قالب معرفي يزيد به من ثقافة المتلقين (صغارا وكبارا) نحو وطنهم ليؤدي دورا معززا بجانب البيت والمدرسة ودور العبادة والنادي، نراه يفرد مساحات واسعة لتناول وقائع «سفيهة» لا تمثل أدنى قيمة أو اهتمام للمواطن، ولا تنعكس على مجريات حياته بأي فائدة، ونحن في وقت أحوج فيه بالتعريف بقيمة كقيمة المواطنة التي غابت عن معظم الشباب والنشء، أو الحديث عن قضايا حقوق الإنسان في الدولة الحديثة التي تمضي مصر في الانتقال إليها.

المؤسسات المسؤولة عن ترسيخ قيم المواطنة وحقوق الإنسان:

نخلص مما سبق بأن الإعلام ليس هو المسؤول الأول أو الأصيل عن ترسيخ قيم المواطنة وحقوق الإنسان لدى أفراد المجتمع، لكنه أحد المشتركين في هذه المسؤولية وبحكم طبيعة عمله قد يكون الأبرز.

وفيما يلي نعرض للمؤسسات المنوط بها ترسيخ قيم المواطنة وحقوق الإنسان في نفوس المواطنين:

١-الأسرة:

الأسرة تعد أولى المؤسسات الاجتماعية التي تقوم بهذا الدور، ومن ثم يأتي دور المؤسسات التربوية الأخرى الرسمية وغير الرسمية، فعن طريق الأسرة يتعرف الطفل على مفهومه لذاته ولذوات الآخرين، ويتعرف على المفاهيم الاجتماعية، ومنها ينطلق إلى إشباع حاجاته بطرق مشروعة، وتعتمد التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة على عدة عوامل مثل المستوى التعليمي والمستوى الاقتصادى والاجتماعى للأبوين. فالأسرة تزوده بالأسس السليمة والمهارات والمواقف الأساسية التى يحتاجها؛ للتفاعل مع متطلبات ومحددات الثقافة المجتمعية، وتعزيز الانتماء لهويته الدينية والثقافية والاجتماعية المرتبطة بوطنه، حتى يستطيع تحمل مسؤولياته الوطنية التى توكل إليه.

٢-دور العبادة:

كالمساجد والكنائس، فتلك المؤسسات الدينية تغرس حب الانتماء إلى الأوطان والولاء لها في نفوس روادها من خلال خطب الجمعة الأسبوعية والدروس الدينية عند المسلمين، أو جلسات العظة في الكنائس عند المسيحيين.

٣-المدارس والجامعات:

وذلك من خلال مناهج التربية الوطنية المقرر دراستها سواء في مراحل التعليم ما قبل الجامعي أو في الجامعة، حيث تهدف إلى دعم وتعزيز مفاهيم الوطنية المكتسبة من الأسرة.

٤-بالمؤسسات الإعلامية:

تلعب المؤسسات الإعلامية دورا كبيرا في هذا المجال باعتبارها الوسائل غير المفروضة على الجماهير، فيختارها المتلقي بإرادته (صغارا وكبارا)، ولما كان الإعلام يملك وسائل الجذب والشهرة والدعاية والتأثير فكان الأكثر حركية في المساهمة في تشكيل مفاهيم «المواطنة» و»حقوق الإنسان» لدى المتلقي من خلال المواقف التي يعرضها ويعلق عليها المتخصصين.

٥-المؤسسات التربوية غير النظامية:

ويندرج تحتها كل مؤسسة رسمية أو غير رسمية، كبيئة العمل في المصالح الحكومية، وشركات القطاع الخاص، والمصانع، والحقول الزراعية، والنوادي الرياضية والاجتماعية وغيرها.. فكل هذه المؤسسات معنية من خلال قياداتها بتعزيز قيم المواطنة في نفوس أعضائها من الموظفين أو الرواد؛ وذلك من خلال العمل بروح الأسرة الواحدة التي تغذي روح الانتماء والولاء للوطن؛ كالوقوف جنبا إلى جنب في المحن، وأوقات المرض، كذلك في المناسبات السعيدة، أيضا تشجيع القيادات لموظفيها وتكريمهم وصرف الحوافز المادية أو التقدير المعنوي... إلى آخره من تلك المظاهر، فهي تعزز قيم الولاء والانتماء داخل الإنسان تجاه مكان عمله وبالتالي تجاه وطنه، ويصب ذلك كله في تأصيل قيم «المواطنة» و»حقوق الإنسان».

نماذج توضح دور الصحافة في تعزيز قيم المواطنة:

-النموذج العراقي:

معروف تركيبة المجتمع العراقي الدينية والطائفية، والتي تغلب عليها صراعات طائفية تجذرت بشكل كبير بعد سقوط نظام الرئيس الراحل صدام حسين في عام وبداية الاحتلال الأمريكي للعراق في العام ٢٠٠٣، وبالتالي فعنصر المواطنة تم تهديده وأصبح يتقلص شيئا فشيئا داخل المجتمع العراقي على خلفية الأحداث المتتابعة جراء الغزو الأمريكي.

وفي هذا الإطار قام الباحث العراقي منذر محمد عبيس بإعداد رسالة ماجستير بعنوان «تعزيز مفهوم المواطنة من وجهة نظر الصحفيين العراقيين» مقدمة إلى جامعة الشرق الأوسط في المملكة الأردنية الهاشمية.

فقد خلص الباحث في رسالته إلى أن مفهوم المواطنة لدى الصحفيين العراقيين يتمثل بصورة واضحة بكونه يمثل هوية

جماعيـة تربـط أعضـاء المجتمـع بمصـير مشـترك، وبالمسـاواة بـين أفـراد المجتمـع أمـام القانـون، وكانـت هـذه التفسـيرات حـاضرة بمسـتوى مرتفـع في أدبيـات الصحفيـين ووجهـات نارهـم تجـاه مفهـوم المواطنـة، وهـذه المسـتويات العاليـة تـدل عـلى إن مـا تحتاجـه فعـلا المجتمعـات لاسـيما المجتمـع العراقـي هـو القيـم التـي تركـز عـلى الهويـة الجماعيـة بعيـدا عـن النزعـات الطائفيـة، وعـلى المسـاواة بصفتهـا ركنـا أساسـيا في قيـام أي مجتمـع وشـعوره بالعـدل، خصوصـا مـع غيـاب هـذه القيمـة بشـكل نسـبي نتيجـة المحاصصـة التـي عاشـها العـراق طيلـة السـنوات القليلـة الماضيـة.

أمـا عـن درجـة إسـهام الصحفيـين العراقيـين في تعزيـز مفهـوم المواطنـة، فقـد بينـت الرسـالة أن التحذيـر مـن الطائفيـة التـي تـسيء إلى الوحـدة الوطنيـة في المجتمـع كانـت مـن أبـرز الإسـهامات التـي ركـز عليهـا الصحفيـون العراقيـون في مفهـوم المواطنـة نسـبة إلى الإسـهامات الأخـرى، فضـلا عـن التأكيـد عـلى وحـدة العـراق والهويـة العراقيـة بوصفهـا روح المواطنـة وهـي مـن المفاهيـم التـي ركـز عليهـا الصحفيـون العراقيـون ضمـن المسـتوى المرتفـع هـي والدعـوة إلى تقويـة روابـط الألفـة والمحبـة والتعايـش السـلمي بـين أفـراد المجتمـع والتـي حظيـت بتركيـز الصحفيـين العراقيـين في بغـداد، إلا إن العمـل عـلى تنشـئة المواطـن بالتعدديـة الثقافيـة كأسـاس للوحـدة الوطنيـة في المجتمـع مـن المواضيـع كانـت قليلـة التنـاول في إسـهامات الصحفيـين العراقيـين بخصـوص المواطنـة قياسـا للمواضيـع الأخـرى، ويجـد الباحـث إن ذلـك بسـبب الأولويـات التـي تشـغل الفـرد العراقـي بعامـة، والصحفـي بشـكل خـاص كـما كان موضـوع شرح مبـادئ الدسـتور العراقـي مـن المواضيـع الأقـل تنـاولا في إسـهامات الصحفيـين العراقيـين بخصـوص المواطنـة، وقـد ركـز عـلى هـذا المحـور الصحفيـون العراقيـون في بغـداد، والتـي يرونهـا مـن أهـم مـا يمكـن إن تقدمـه الصحافـة لتعزيـز مفهـوم المواطنـة، وقـد تبـين إن درجـة الإسـهام بحسـب اسـتجاباتهم كانـت عاليـة، وجيـدة.

-النموذج الليبي:

تعـد ليبيـا مـن الـدول التـي شـهدت تغـيرات كبـيرة في تركيبهـا المجتمعـي خاصـة بعـد أحـداث فبرايـر عـام ٢٠١١ التـي أزاحـت حكـم زعيمهـا الراحـل معمـر القـذافي، ومازالـت تداعيـات تلـك التغـيرات مسـتمرة حتـى اللحظـة؛ لدرجـة أن هنـاك تنبـؤات بوقـوع حـرب أهليـة عـلى إثـر الأزمـة السياسـية بـين الفرقـاء السياسـيين في ليبيـا.

وتعـد قضيـة المواطنـة واحـدة مـن القضايـا المهـم دراسـتها في الواقـع الليبـي ومـا يشـهده مـن متغـيرات عـلى كافـة الأصعـدة، وفي هـذا الإطـار قـام الدكتـور أحمـد بـوراوي مفتـاح، رئيـس قسـم الصحافـة في كليـة الإعـلام بجامعـة أجدابيـا، بإعـداد دراسـة بعنـوان «دور الصحافـة الليبيـة ومسـؤوليتها في تعزيـز قيـم المواطنـة.. صحيفـة الرقيـب نموذجـا»، منشـورة في المجلـة المصريـة لبحـوث الإعـلام، العـدد ٨٠، يوليو/سـبتمبر ٢٠٢٢، الجـزء الثـاني. فقـد وجـد الباحـث أن قضايـا المواطنـة مـن القضايـا المهمـة التـي توليهـا المجتمعـات عنايـة خاصـة سـيما في وقتنـا الحـاضر ومـا تمـر بـه الأوطـان مـن حـروب أهليـة، كونهـا تؤثـر في الوطـن وتوثـر في المواطـن.

واختار الباحث صحيفة الرقيب، بسبب مواكبتها الأحداث منذ بدايتها من خلال موضوعاتها المنشورة على صفحاتها واتجاهات تلك الموضوعات ومصادرها والاستمالات المستخدمة. فقد هدف الباحث رصد قضايا المواطنة في صحيفة الدراسة، والتعرف على أساليب معالجة تعزيز قضايا المواطنة.

وأوضح الباحث في دراسته أن قضايا المواطنة وقعت ضمن أولويات الحكومات المتعاقبة بسبب ما مرت به ليبيا من أحداث وحروب.

وانتهت الدراسة بأن تصدرت حرية الرأي والتعبير الترتيب الأول من بين قضايا المواطنة، وتصدر الخبر الترتيب الأول من بين الأنماط الصحفية، كما أشارت النتائج عن وجود علاقات ارتباطية بين متغيرات الدراسة. وأوصى الباحث بضرورة التأهيل المهني والأكاديمي للعاملين بحقل الصحافة والإعلام.

النموذج السعودي:

المجتمع في المملكة العربية السعودية له ولاء خاص للوطن وللعائلة الحاكمة بما يجعل الهوية السعودية لها وضع خاص لدى المواطن السعودي، ويظهر ذلك جليا بشكل مميز بين دول مجلس التعاون الخليجي، ما يجعل للمواطنة مدلول تهتم به الدولة السعودية وأن تعمل على غرس قيمتها في نفس كل مواطن سعودي. وفي هذا الإطار فإن الإعلام السعودي يعزز قيم المواطنة من خلال تناوله للقضايا المتعلقة بها.

وقد أعدت الباحثة مرام بنت ضيف الله بن ذياب العصيمي رسالة ماجستير بعنوان: «المعالجة الصحفية لقيم المواطنة في المجتمع السعودي.. دراسة تحليلية» مقدمة إلى كلية العلوم الاجتماعية في جامعة أم القرى في عام 2018. (رابط ملخص الدراسة على الموقع الإلكتروني المنظومة:
.(https://search.mandumah.com/Record/925723

وفي هذه الدراسة تناولت الباحثة طبيعة معالجة الصحافة السعودية لقيم المواطنة، إلى جانب معرفة أكثر صحف الدراسة تناولا لقيم المواطنة، بالإضافة إلى أبرز الأشكال الصحفية والموضوعات التي تم في إطارها عرض قيم المواطنة، علاوة على التعرف على مصادر الصحفية التي تستند عليها صحف الدراسة، كما تهدف لمعرفة أكثر قيم المواطنة تناولا في صحيفتي الدراسة، بجوار اللغة والاتجاهات والأساليب الإقناعية التي استخدمتها صحف الدراسة في عرض موضوعات قيم المواطنة، علاوة على ذلك هدفت الدراسة للتعرف على أهداف المادة الصحفية التي ضمنتها صحف الدراسة في موضوعات قيم المواطنة.

واختارت الباحثة المنهج الوصفي على عينة من صحيفتي «الرياض» و «عكاظ» على ٦٠ عدد صحفي بواقع ٣٠ عدد لكل صحيفة وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

-أثبتت الدراسة أن صحيفة الرياض تفوقت على صحيفة الرياض في معالجة موضوعات قيم المواطنة حيث بلغت إجمالي المواد الصحفية التي تم نشرها خلال فترة الدراسة ٣٢٤ موضوع، كما أشارت النتائج أن العدد رقم «١٧٩٨٨» لصحيفة الرياض أكثر الأعداد الصحفية تناولا لموضوعات المواطنة بنسبة ٣٦,١٪.

-أشارت الدراسة إلى أن قيمة «الولاء» هي أبرز القيم التي تناولتها كلا من صحيفتي «الرياض وعكاظ» بنسبة ٣١,١٪ تلتها «قيمة المسؤولية الاجتماعية» بنسبة ٢٧,١٪.

-أكدت النتائج أن الذي يغلب على المواد الصحفية في صحيفتي الدراسة هو الاتجاه «الإيجابي» بنسبة ٩٩,٥٪ كما توصلت النتائج إلى أن «اللغة المؤيدة» هي أكثر استخداما بنسبة بلغت ٩٩,٦٪ بينما تساوت نسبة اللغة «المحايدة والتحريضية» بواقع ٠,٢٪ لكل منهما.

-أوضحت نتائج الدراسة أن أبرز أهداف صحف الدراسة لنشر موضوعات قيم المواطنة كانت لأجل تحقيق الوظيفة الرئيسية أي أهدافها «الإعلامية» بنسبة ٧٥,٦٪.

النموذج الكويتي:

يعد المجتمع الكويتي من المجتمعات المتطلعة لتجذير هويته الوطنية والتطلع لتعزيز وجود هذه الهوية ما يدفع المواطن الكويتي للتمسك بوطنيته وتعزيز ولائه وانتمائه لوطنه النظام الحاكم، بالرغم من الحداثة التاريخية لدولة الكويت.

ولبيان التناول الإعلامي لمفهوم «المواطنة» نعرض ملخصا لدراسة بعنوان: «أطر معالجة الصحف الكويتية المطبوعة لقضايا المواطنة.. دراسة تحليلية مقارنة» للباحث نايف محمد حميان العراده، والمنشورة عام ٢٠٢١ في العدد رقم ٣ بالمجلد الأول لمجلة بحوث، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس. (الرابط على موقع المنظومة الإلكتروني: https://search.mandumah.com/Record/١١٥٤٩٣٨).

تحددت مشكلة الدراسة في الإجابة على تساؤل فحواه، ما أطر معالجة الصحف الكويتية المطبوعة لقضايا المواطنة؟ وهدفت الدراسة إلى التعرف على أطر معالجة الصحف الكويتية المطبوعة لقضايا المواطنة.

تم الاعتماد على نظرية تحليل الإطار الإعلامي في فهم واستيعاب الإطار الذي تناقش من خلاله الصحف الكويتية لقضايا المواطنة وذلك من خلال تحليل مضمون هذه القضايا، وتوضيح كيفية تناول الصحف الكويتية لقيم المواطنة. تنتمي الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية في المجال الإعلامي، واعتمدت الدراسة على منهجين للإجابة على تساؤلاتها هما: منهج المسح الإعلامي، المنهج المقارن.

وتركـز مجتمـع الدراسـة التحليليـة في المضامـين الصحفيـة التـي تتنـاول بقضايـا المواطنـة. وتمثلـت عينـة الدراسـة في (صحيفـة الوطـن - جريـدة النهـار الكويتيـة - جريـدة الـراي الكويتيـة).

أكدت نتائج الدراسة على:

اهتـمام الصحـف الكويتيـة بقضايـا المواطنـة وكانـت في مقدمتهـا؛ إعـلاء سـيادة الدولـة داخليـاً وخارجيـاً، التأكيـد عـلى الحقـوق والواجبـات للفـرد والمجتمـع، التأكيـد عـلى الخصوصيـة والهويـة الذاتيـة، التأكيـد عـلى قيـم التسـامح، التأكيـد عـلى المسـاواة.

وأوصت الدراسة بما يلي:

١-زيـادة الاهتـمام بتنـوع قضايـا المواطنـة مثـل؛ إبـراز أهميـة التاريـخ الوطنـي، التأكيـد عـلى الخصوصيـة الثقافيـة دون تعصـب أو انغـلاق.

٢-زيادة الاهتمام بالتقارير الرسمية كمصدر لقضايا المواطنة في صحف الدراسة.

٣- زيادة الاهتمام بالمقالات والتحقيقات الصحفية التي تساعد على إبراز قضايا المواطنة.

المحور الثاني، كيفية وأثر المعالجات الإعلامية في بناء والتوعية بقيم المواطنة وحقوق الإنسان:

-معالجة قضايا المواطنة:

عنـد تنـاول الصحافـة والإعـلام لقضايـا المواطنـة ومـا يهـم المواطـن منهـا.. يجـب أن يتـم التطـرق إلى كافـة الحقـوق الواجـب توافرهـا للمواطـن (متـى تحققـت مواطنتـه) في مقابـل أداء مـا عليـه مـن واجبـات، فالحقـوق والواجبـات علاقـة تبادليـة متسـاوية، إذ أنهـا حـق مقابـل حـق.

•وفي مقـال للباحـث في علـم الاجتـماع السـياسي د. عـمار عـلي حسـن، منشـور في الموقـع الإلكـتروني لصحيفـة «المـصري اليـوم» بعنـوان: «دور الإعـلام فى دعـم قضيـة المواطنـة» بتاريـخ ١١ أبريـل ٢٠١٣، يـرى الكاتـب أن دور الإعـلام في دعـم أوتأصيـل قيـم المواطنـة ليـس بالقـدر الـكافي أو ليـس عـلى مسـتوى المسـؤولية المنـوط بهـا فيقـول في مقالـه: «ومـن أسـف فـإن إعلامنـا لا يقـدم كل مـا هـو مطلـوب منـه فى سـبيل تعزيـز مبـادئ المواطنـة وشروطهـا، فهـو فى أغلـب الأحيـان منحـاز لـرؤى السـلطة ومواقفهـا وتبريراتهـا للسـلوكيات التـى تنـال مـن حقـوق المواطنـين، وذلـك فى ظـل غيـاب واضـح لسياسـة إعلاميـة متحـررة مـن القيـود السياسـية والبيروقراطيـة، تراعـى التحـولات التـى يشـهدها النـاس محليـاً وإقليميـاً ودوليـاً وتؤمـن بالحريـة فى التعبـير وتدفـق المعلومـات وانسـياب الأفـكار بعـد زوال الكثـير مـن العقبـات والصعـاب، وتطويـع معطيـات العلـم لخدمـة الإعـلام الحـر».

ويختتـم مقالـه قائـلا: «وحتـى يمكـن أن ينتـصر الإعـلام للمواطنـة فـلا بـد أن يشـارك المجتمـع كلـه بمختلـف طبقاتـه وفئاتـه وشرائحـه وتوجهـات أفـراده ومشـاربهم فى صياغـة السياسـة الإعلاميـة. فللإعـلام بمختلـف وسـائله أهميـة بالغـة فى تعزيـز وحمايـة الهويـة الوطنيـة. والإعـلام ليـس فقـط أغنيـة أو مسرحيـة للوطـن، بـل هـو معالجـة فكريـة أيضـاً، وحضـور وتفاعـل

ومناقشة صريحة وجريئة لمشكلات البلاد، ومن بينها مشكلة المواطنة التى باتت فى حاجة إلى حل ناجع وسريع، لمقاومة استراتيجيات ترمى إلى النيل من وحدة بلادنا، وتكاملها الوطنى».

هنا يتضح من المقال تنكر د. عمار علي حسن للتناول الإعلامي لقضايا المواطنة معتبرها غير قادرة على الصمود في مقاومة تنظيمات تهدف إلى تقسيم البلاد وتهديد مكوناتها الوطنية؛ وهذا دليل على أن المعالجات الإعلامية لم تترك أثرا يذكر في اهتمامها بقضايا المواطنة.

•و»المواطنة» لها صور وأشكال متعددة، ولكن تبقى في الذاكرة تلك المواطنة التي تناولتها الصحف المصرية في مرحلة من المراحل من الناحية الدينية؛ وفي هذا الأمر نجد دراسة قيمة للدكتور رامي عطا صديق، الأستاذ المساعد بقسم الصحافة بالمعهد الدولي العالي للإعلام بالشروق، بعنوان «الصحافة المصرية ومعالجة قضايا التنوع الديني من منظور المواطنة».

وقد عنيت الدراسة بدراسة وتحليل دور الصحافة المصرية في معالجة وتغطية قضايا التنوع الديني في المجتمع المصري، وعلى نحو رئيس موضوعات العلاقة بين المختلفين دينيًا، من المسلمين والمسيحيين في الحالة المصرية، بهدف التوصل إلى إستراتيجية صحفية وإعلامية خاصة بمتابعة ومعالجة هذا الشأن، انطلاقًا من مبدأ المواطنة، وذلك من خلال استطلاع رأي مجموعة ممثلة من الصحفيين.

وقد كشفت الدراسة عن وجود مجموعة من الضغوط التي يعاني منها الصحفيون أثناء معالجة وتغطية العلاقة بين المختلفين دينيًا، بالإضافة إلى وجود أخطاء يرتكبها البعض أثناء تلك التغطية، عن قصد أو دون قصد، بوعي أو دون وعي.

واقترحت الدراسة إستراتيجية (صحفية/ إعلامية) خاصة بمعالجة قضايا التنوع الديني من منظور المواطنة، تقوم على ثلاثة محاور رئيسة: إرشادات ومعايير وضوابط عامة، إرشادات ومعايير وضوابط مهنية، آليات تنفيذ خاصة بالكيانات الصحفية والإعلامية.

وطبقا للدراسة، تأخذ إدارة التنوع الديني، صحفيًا وإعلاميًا، مستويين أساسيين:
المستوى الأول: يتعلق بالعلاقة بين أبناء الدين الواحد، من حيث الممارسات الدينية وتفاعلات المؤسسة الدينية وعلماء الدين ورجاله، والتعددية المذهبية داخل نفس الدين، وغيرها من موضوعات.

المستوى الثاني: يتعلق بالعلاقة بين أتباع الأديان المختلفة، من حيث مساحات الاتفاق ومناطق الاختلاف، والحوارات

اللاهوتية والسجالات العقدية أحيانًا، والمعاملات الاجتماعية، وغيرها من قضايا.

وقد توصلت العديد من البحوث والدراسات إلى أن قضايا التوتر الديني والجدل بين المسلمين والأقباط أحيانًا، من الموضوعات الأكثر حساسية من حيث التناول الصحفي والإعلامي، واتهام وسائل الإعلام في كثير من الأحيان بالتحريض ونشر المعلومات المغلوطة وغير المؤكدة، بقصد أو دون قصد، حتى أصبحت بعض وسائل الإعلام ومنها بعض الصحف من الوسائل التي تساعد على إثارة الصراع على خلفية دينية بين المواطنين المصريين، وذلك «عبر الصور والتقارير والمقالات والحوارات والتحقيقات الصحفية، وقد يتحول الصراع إلى مادة إعلامية بقصد الإثارة والفتنة، وقد يتطور نتيجة المزايدة والإفراط عند نقل الحدث بكامل تفاصيله أو جزء منه، وذلك حسب توجهات الصحيفة السياسية والفكرية، وتأثيرات القائم بالاتصال على ما يكتبه.

وأبرزت الدراسة أن كلًا من الموضوعات والقضايا القبطية، وكذا العلاقات الإسلامية المسيحية ومنذ سنوات طويلة مضت محط اهتمام الصحف المصرية وجمهورها، وإذا كانت معالجة مثل هذه القضايا تتنوع بشكل عام بين مكافحة التوتر وترسيخ المواطنة من جانب، ومن جانب آخر تعزيز الاختلافات وزيادة حدة التوتر، فإن هناك من يذهب إلى أن السنوات الماضية قد شهدت جهودًا صحفية وإعلامية واضحة في مجال مكافحة التوتر وزيادة الوعي الثقافي، واستخدام الصحف كميادين للتعبير عن الوحدة وتخفيف أفكار العنف.

ولتفسير ما ذهبت إليه الدراسة، فقد شهدت مصر في مراحل اشتداد عود الجماعات الإسلامية «المتطرفة» عدة أزمات ساهمت فيها تلك الجماعات في إزكاء الفتنة الطائفية بإشعال الوقيعة بين المسلمين والمسيحيين لأسباب عقائدية أو مجتمعية وكانت تغذيها الصحف والمجلات المؤيدة أو التي تتبنى فكر تلك الجماعات، وقد حدث نفس المشهد بعد ثورة ٣٠ يونيو لعام ٢٠١٣ وما بعدها بعد انتخاب الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيسا للجمهورية، في محاولة من تنظيم الإخوان المسلمون والجماعات المؤيدة له بإحراق عدد من الكنائس في محافظة المنيا وفي أماكن أخرى، وبعض الحوادث الفردية بين مسلمين ومسيحيين، إلا أن الوعي الجماهيري وقف حائط صد أمام تلك المحاولات الخبيثة.

وبناء على ذلك، يبقى أن يكون هناك إلزاما والتزاما لكل العاملين في حقل الصحافة والإعلام بالمعايير المهنية والأخلاقية عند تناول قضايا المواطنة؛ حتى لا يتسبب الصحفي أو الإعلامي في بذر بذور حوادث الفتنة الطائفية سواء بين أتباع الأديان المختلفة أو المختلفين مذهبيا لأبناء الدين الواحد.

•وفي الحالة المصرية إذا كانت قضايا المواطنة التي تم تناولها (صحفيا وإعلاميا) في مراحل سابقة انطوت على البعد الديني، اعتبارا لأحداث طائفية بين مسلمين ومسيحيين، فإننا اليوم وفي إقبالنا على دولة حديثة أن ينصرف فكرنا وتوجهنا إلى المواطنة بمفهومها الأعمق والشامل والتي لا تفرق بين أتباع الأديان المختلفة أو الأعراق أو الجنس أو اللون أو الطبقات المجتمعية، فالكل في الوطن سواء في كافة الحقوق وكافة الواجبات.

ولعل المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» التي أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي في ٢ يناير ٢٠١٩ تحمل وتؤكد هذا المفهوم الشامل للمواطنة، والذي تحققه المبادرة لكل المواطنين بهدف تحسين مستوى المعيشة وجودة الحياة للفئات الأكثر احتياجا في التجمعات الريفية على مستوى جمهورية مصر العربية، لتسهم في الارتقاء بمستوى الخدمات اليومية المقدمة للمواطنين.

وتعد المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» أكبر مشروع تنموي لتطوير وتنمية الريف المصري وتحسين مستوى معيشة الأسر، بجانب تطوير البنية التحتية ومشروعات للأسر في إطار التمكين الاقتصادى وكذلك للمرأة المعيلة.

وتسعى «حياة كريمة» لتوحيد الجهود بين كافة مؤسسات الدولة بالتعاون مع المجتمع المدني وشركات القطاع الخاص وشركاء التنمية في مصر وخارجها في ملف التنمية المستدامة، كما تهدف للقضاء على الفقر المتعدد الأبعاد، وذلك من أجل التخفيف عن كاهل المواطنين، وخاصة الأسر الأكثر احتياجا في القري والمراكز المستهدفة و البالغ عددها ٤٦٥٨ قرية باستثمارات تُقدر بـ٧٠٠ مليار جنيه تسهم فى تحسين حياة أكثر من نصف سكان مصر، من خلال وضع خارطة طريق تنموية متكاملة تتناغم أهدافها ومحاورها مع أهداف التنمية المستدامة لمنظمة الامم المتحدة وذلك بتوفير حزمة متكاملة من الخدمات تشمل سكن كريم، وصحة، وتعليم، وثقافة وبنية تحتية وبيئة نظيفة، ومجتمعات منتجة، وذلك لضمان استدامة التنمية فى القرى والمراكز المستهدفة. (المصدر: الموقع الإلكتروني لجريدة العربي الأفريقي، ١٥ يوليو ٢٠٢١، خبر بعنوان «اليوم.. السيسي يشهد انطلاق المؤتمر الأول لمبادرة حياة كريمة»).

ويؤكد دكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء أن مبادرة «حياة كريمة» تعد المشروع الأكبر من نوعه في العالم، بحسب تقرير منشور في الموقع الإلكتروني لجريدة العربي الأفريقي بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٢١ بعنوان: «حياة كريمة.. المشروع الأكبر من نوعه في العالم»، وقال "مدبولي": "حياة كريمة" هو مشروع القرن الواحد والعشرين في مصر، فهو المشروع الأعظم الذي عرفته مصر خلال نصف قرن، حيث يستفيد منه ٥٨٪ من سكان مصر.

ولفت "مدبولي" إلى أن مشروع "حياة كريمة" مشروع مصري خالص مائة بالمائة واستثمارته بلغت ٧٠٠ مليار جنيه، وجميع المواد المستخدمة يتم تصنيعها في مصر، وبتمويل مصري خالص. وأوضح "مدبولي" أنه لأول مرة من خلال مؤسسة حياة كريمة يتم فتح باب المشاركة والتطوع في كافة المجالات، وستشهد القرى خدمات لم تكن موجودة من قبل مثل الغاز الطبيعي وكابلات الألياف الضوئية، حيث لأول مرة تستفيد قرى مصر وتوابعها من إدخال خدمة الإنترنت فائق السرعة، ورصف أكثر من ١٤ ألف كيلو متر للطرق في الريف، وبناء ١٤ ألف فصل دراسي في مراحل التعليم الأساسي، والاستفادة من ٤٠ سيارة أشعة مقطعية متنقلة، ليستفيد من ذلك ٤٥٠٠ قرية في ١٧٥ مركز في ٢٠ محافظة.

•جهود مجتمعية لتعزيز المواطنة:

في هـذا الإطـار خصصـت وزارة التضامـن الاجتماعـي تحـت شـعار" كلنـا مصريـون ...تنوعنـا قـوة" ميزانيـة قدرهـا ١٢ مليـون جنيـه لمـدة عـام، مقدمـة مـن صنـدوق دعـم الجمعيـات والمؤسسـات الأهليـة بالـوزارة، وذلـك لدعـم ثمـاني جمعيـات أهليـة لتنفيـذ التدخـلات المطلوبـة في خطـة تعزيـز قيـم وممارسـات المواطنـة ببعـض قـرى محافظـة المنيـا الأكـثر تـضررا مـن الأحـداث الطائفيـة، وقـد تنوعـت تلـك التدخـلات لتشـمل مـا يـلي:

- «لجان المواطنة»:

هـي لجـان مجتمعيـة مدربـة تعمـل في ٤٤ قريـة موزعـة عـلى تسـعة مراكـز، تـم تدريـب أعضائهـا عـلى مفهـوم المواطنـة وقبـول التنـوع الدينـي والثقـافي، ومهـارات العمـل الجماعـي والتطـوع ودمـج كافـة فئـات المجتمـع في التدخـات التنمويـة والثقافيـة وذلـك للحـد مـن ظواهـر التطـرف والتشـدد لـدى الشـباب والمجتمـع، وتعكـس معايـير اختيـار هـذه اللجـان التنـوع الدينـي والجيـلي والجنـسي والأشـخاص ذوي الإعاقـة في المجتمـع، كـما تضـم ممثلـين عـن الجمعيـات الأهليـة المحليـة والقيـادات الشـعبية بالقـرى المشـاركة.

-«شباب من أجل المواطنة»:

تـم إعـداد فريـق مـن المتطوعـين الشـباب يضـم ١٥٠ شـاباً وفتـاة كمرحلـة أولى، وتنميـة قـد ا رتهـم عـلى قيـم العمـل التطوعـي والعمـل الجماعـي في إطـار ثقافـة المواطنـة. ويقـوم فريـق المتطوعـين عـلى احتـواء الأحـداث الطائفيـة ونـشر ثقافـة وقبـول الآخـر وسـط الأقـران والنـشء، حيـث نظـم فريـق المتطوعـين بالتعـاون مـع الجمعيـات الأهليـة ومحافظـة المنيـا نهايـة عـام ٢٠٢٠ أسـبوعاً للمواطنـة في إحـدى قـرى المنيـا التـي تعرضـت لبعـض الشـائعات الطائفيـة. (المصـدر: تقريـر بشـأن الجهود الوطنية لتعزيز الحريات الدينية فى مصر لعام ٢٠٢١،اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، مارس ٢٠٢٢).

-معالجة قضايا حقوق الإنسان:

عنـد النظـر إلى طبيعـة مهنـة الصحافـة والإعـلام نجـد أنهـا المهنـة الوحيـدة الملتصقـة التصاقـا وثيقـا بمختلـف المجـالات وجميـع المهـن، فالإعـلام يقـوم بتغطيـة أخبـار ومتابعـة أنشـطة كافـة المهـن والمجـالات والأنشـطة الحياتيـة التـي تهـم الإنسـان وتمسـه وتنعكـس عـلى مصلحتـه، بالإيجـاب أو السـلب، عـلى عكـس المهـن الأخـرى التـي تنعكـف عـلى ذاتهـا دون أن يكـون لهـا حـق متابعـة غيرهـا مـن المهـن.

وهنـا يظهـر دور الصحافـة والإعـلام في وضـع قوالـب مهنيـة «أمينـة» لمعالجـة تنـاول ملفـات أو قضايـا «المواطنـة» و»حقـوق الإنسـان»؛ بحيـث تتـم المعالجـة بشـكل موضوعـي تجريـدي بعيـدا عـن أي أهـواء أو وفـق أفـكار أو عقائـد سياسـية أو دينيـة لصالـح حـزب أو جماعـة بعينهـا.

وفي الحقيقـة، فـإن قضايـا حقـوق الإنسـان نالـت حظـا وفـيرا مـن التنـاول الصحفـي والإعلامـي في الثلاثـين عامـا الأخـيرة، ودعَـم ذلـك النشـاط الهائـل لمنظـمات المجتمـع المـدني العاملـة في هـذا المجـال بمـا يعـرف مراكـز أو منظـمات حقـوق الإنسـان، سـواء

داخليا أو خارجيا، ومن هذه المنظمات من له مصالح خاصة وعداءات ضد دول بعينها مستغلين ورقة حقوق الإنسان (بحسب أهوائهم) للضغط على تلك الدول في ملفات معينة كإيقاف معونات تقدم لها أو عرقلة تعاون عسكري أو اقتصادي، وقد عانت مصر من تلك المنظمات العاملة في أمريكا وأوروبا على وجه التحديد التي تصدر الاتهامات إلى مصر بين كل فترة وأخرى بانتهاكها لحقوق الإنسان تجاه الناشطين السياسيين، كالتضييق على أنشطتهم ومصادرة حرياتهم في التعبير عن آرائهم والتعسف ضدهم بالحبس والاعتقال، ودائما توضح الدولة موقفها بأن كل المحبوسين من هؤلاء الناشطين إنما في قضايا جنائية وليست سياسية وتتم محاكمتهم وفق القانون المصري بحسب كل اتهام موجه لهم. ومع ذلك، فقد تم تشكيل لجنة عفو عن المحبوسين بتعليمات من السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، تبحث موقف هؤلاء ويتم الإفراج عن كل من يثبت عدم تورطه في قضايا جنائية أو إرهابية أو تمس الأمن القومي للبلاد.

ومعروف للكافة مدى حجم التمويل الخارجي «الهائل» لمراكز حقوق الإنسان العاملة في مصر وعدد من الدول العربية لممارسة نشاط داخلي «بالوكالة» لصالح الجهات الخارجية المعادية، وقد كان الفضل للصحافة في كشف هذه المنظمات وتورطها في ذلك.

ولعل أكبر دليل على هذا النشاط الكبير الذي استهدف تخريب مصر «القضية ٢٥٠ لسنة ٢٠١١ حصر أمن دولة عليا»، والتي لم يفتح فيها التحقيق حتى الآن، وتضم القضية أسماء متهمين كثيرين منهم من داخل البلاد ومنهم هاربون في الخارج وآخرون في السجون على ذمة قضايا وأحكام أخرى، والقضية تحوي ثلاثة اتهامات كبرى هي: «حادث اقتحام مبنى مباحث أمن الدولة وسرقة ملفاته المهمة»، و«تلقي البعض أموالا من جهات مشبوهة بغرض الإضرار بالأمن القومي المصري»، و«التخابر مع جهات أجنبية ومنحها معلومات مهمة تخص الأمن القومي للبلاد».

وعند تناول الإعلام لهذه القضية اغتيل على إثر ذلك النائب العام الأسبق المستشار هشام بركات في ٢٩ يونيو ٢٠١٥على يد مجموعة آثمة من عناصر تنظيم «الإخوان المسلمون» وحركة «حماس» الفلسطينية.

إذن، وبناء على هذا التوضيح، على كل صحفي وإعلامي أن يتحسس مواطن تناوله لقضايا حقوق الإنسان، فليست الحقوق محصورة في حق التعبير عن الرأي وممارسة الحريات السياسية فحسب، ولكن هناك الحق في العيش الكريم، والحق في السكن، والتعليم، والرعاية الصحية، والتوظيف، والرفاهية.. وهذا لا يمنع أيضا من وجوب أن يمارس كل إنسان حقه في التعبير عن آرائه السياسية من خلال الأحزاب السياسية وقنوات الرأي كالصحف والتليفزيون والإذاعة والمواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، في إطار من المسؤولية، بما لا يعارض مصالح الوطن وسلامته أو يهدد استقراره.

وهنا يصبح الإعلام مسؤولا، مسؤولية كاملة، عما يقدمه للرأي العام إزاء قضايا حقوق الإنسان والقوالب التي يعالج فيها هذه القضايا بحسب الأهداف الموضوعة.

•وفي هذا الإطار نشير إلى رسالة دكتوراة للباحث قدري علي عبد المجيد عبد النبي، بعنوان: «تأثير المعالجة الإعلامية لقضايا حقوق الإنسان على معارف واتجاهات الجمهور المصري»مقدمة إلى قسم العلاقات العامة والإعلان بكلية الإعلام

بجامعة القاهرة.

وكان هدف الدراسة تحقيق هدف رئيسي وهو التعرف على دور وسائل الإعلام في تشكيل معارف واتجاهات الجمهور المصري وأيضا ترتيب أولوياته نحو قضايا حقوق الإنسان ويندرج تحت هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل فيما يلى:

١- أهم القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، والتى حظيت بتركيز ومعالجة إعلامية مكثفة أكثر من غيرها مثل حرية الرأى والتعبير والمشاركة السياسية... إلخ.

٢- تأثير التغيرات الدولية والإقليمية (مثل الحرب على العراق والإنتفاضة الفلسطينية) على إدراك الجمهور المصرى لقضايا حقوق الإنسان.

٣- التعرف على المحتوى غير الصريح من التناول الإعلامى لقضايا حقوق الإنسان.

٤- التعرف على التأثير التراكمى لوسائل الإعلام فى مجال تشكيل معارف واتجاهات الجمهور نحو قضايا حقوق الإنسان.

وقد انتهت الرسالة إلى أن قضايا حقوق الإنسان تحظى باهتمام كبير من جانب وسائل الإعلام المصرية، خاصة الصحافة، فكان هدفها الرئيسي من هذا الاهتمام هو التعريف بحقوق الإنسان، إجمالا، وذلك من خلال مقالات الكتاب وقادة الرأى.

وطبقا لنتائج الدراسة الميدانية في الرسالة اتضح أن الجمهور المصرى لديه معرفة ووعى كبير بحقوق الإنسان ودرجة اهتمام كبيرة بهذه الحقوق، وأنه يتعرض بشكل منتظم لما تقدمه وسائل الإعلام من مضامين عن هذه الحقوق.

وقد جاء تركيز الجمهور على بعض الحقوق المرتبطة بحياته اليومية مثل التعليم وارتفاع الأسعار والبطالة والعلاج... إلخ.

وخلص الباحث إلى أن القضية المحورية فى هذه الرسالة هى التعرف على الدور الذى تقوم به وسائل الإعلام بشكل عام بتوجهاتها السياسية المختلفة في ترتيب أولويات الجمهور المصرى نحو قضايا حقوق الإنسان، وأيضا تأثير هذه المعالجات على تشكيل معارف الجمهور واتجاهاته نحو هذه القضايا، وذلك من خلال دراسة تحليلية لعينة من وسائل الإعلام المصرية (صحف ومجلات وبرامج إخبارية بالتليفزيون المصرى)، وأيضا عينة من البرامج الإخبارية بقناة الجزيرة الإخبارية، وكذلك عينة من مواقع منظمات حقوق الإنسان المصرية على شبكة الإنترنت. كما أجرى الباحث دراسة ميدانية على عينة من الجمهور المصرى.

•وفي رسالة أخرى لنيل درجة الدكتوراة أعدتها الباحثة إيناس رضوان عبد المجيد المدرس المساعد بقسم الإعلام بكلية الآداب جامعة المنوفية بعنوان «دور وسائل الإعلام الحديثة والتقليدية فى توعية الجمهور المصرى بقضايا حقوق الإنسان». حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن وسائل الإعلام الحديثة (مواقع التواصل الاجتماعى (فيس بوك، ويوتيوب،

وتويتر، والمدونات..)، والمواقع الإلكترونية للصحف، المواقع الإخبارية على الإنترنت) كان لها التأثير الأقوى والدور الأبرز فى توعية الجمهور المصرى بقضايا حقوق الإنسان مقارنة بوسائل الإعلام التقليدية التى تشمل (الصحافة- الإذاعة- التليفزيون)، وهو ما يستوجب من وسائل الإعلام التقليدية العمل على زيادة التوعية بحقوق الإنسان من خلال تكثيف المواد الإعلامية حول ثقافة حقوق الإنسان، وتفعيل مشاركة الجمهور معه، ارتفاع مستوى معرفة المبحوثين بالحقوق السياسية؛ حيث جاءت فى المرتبة الأولى من حيث معرفة المبحوثين بها، تليها الحقوق الاقتصادية، ثم المدنية، ثم الاجتماعية.

كما كشفت الدراسة عن سيادة الاتجاه الإيجابى نحو قضايا حقوق الإنسان، المنصوص عليها، أن سلوك المبحوثين ورد فعلهم مع مختلف حقوق الإنسان كان متوسطًا، ولكن كان هناك ارتفاع فى معدل سلوك المبحوثين ورد فعلهم نحو الحقوق الاقتصادية والحقوق الاجتماعية مقارنة بسلوكهم نحو الحقوق الأخرى.

وكشفت أيضا عن ضعف شديد فى الانتماء إلى الجمعيات أو المنظمات العاملة فى مجال حقوق الإنسان حيث بلغت نسبة المنتمين لها ٢,٥٪ من المبحوثين، وقد يرجع هذا إلى عدم وصولها لغالبية الجمهور أو معرفته بها، وعدم وجود تأثير ملموس لها لديهم، وقصور عملها على النخب القانونية والسياسية والصحفية، الأمر الذى يكرس من عزلتها، وهو الأمر الذى يتطلب مزيدًا من الجهد على عاتق المنظمات الحقوقية، وبالتعاون مع أجهزة الإعلام والتعليم من أجل بناء صورة واضحة وواقعية عن منظمات حقوق الإنسان، ونشر ثقافة حقوق الإنسان بشكل بسيط ومألوف لدى جميع الشرائح المجتمعية.

وبناء على ما توصلت إليه هذه الرسالة وكشفته من إحجام الجمهور عن التفاعل مع تلك المنظمات أو الجمعيات الحقوقية هو أن المواطن فطن إلى طبيعة عمل غالبية تلك المنظمات وأن هدفها هو تربح القائمين عليها من خلال التمويل المقدم من مؤسسات وأجهزة خارجية لتحقيق مصالح خاصة بتلك الدول، وأن المواطن لا يقدم نفسه وقودا لمعركة ضد وطنه أو يكون آداة مستخدمة من قبل هؤلاء لتحقيق أهدافهم الخاصة.. وهذا لا ينفي أن هناك منظمات حقوقية ذات أهداف نبيلة، ولكنها قليلة بالمقارنة بغالبية المنظمات العاملة في هذا المجال.

•وفي دراسة منشورة في المجلة العلمية لبحوث الإذاعة والتليفزيون بكلية الإعلام بجامعة القاهرة للباحث محمد أبو شعيشع حسن، مدرس مساعد بقسم الاذاعة والتليفزيون بكلية الإعلام بجامعة القاهرة، بعنوان «معالجة قضايا حقوق الإنسان فى القنوات المصرية الحكومية والخاصة».. نجد أن الدراسة تبلورت مشكلتها فى بحث معالجة قضايا حقوق الإنسان فى البرامج الحوارية التى تقدم على القنوات المصرية، سواء الحكومية منها أوالخاصة، وخاصة بعد ثورة ٢٥ يناير والتى بقدر ما وحدت طوائف الشعب فى بدايتها بقدر ما حدث بعد ذلك من إنقسام على الساحة السياسية تبعه إنقسام على الساحة الإعلامية ما بين مؤيد لتيار ما ومعارض لتيار أخر؛ وهو ما أدى فى النهاية إلى إنقسام فى الشارع

المصرى السياسى، حتى وصل هذا الإنقسام إلى حد الإختلاف فى تعريف مفهوم وحدود حقوق الإنسان المصرى لدى كل فريق سياسى ومن يؤيدونه من الجماهير.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- إن أكثر الأدوات التى اعتمد عليها برنامج العاشرة مساء فى تأطيره لقضايا حقوق الإنسان التى عرضها كان عن طريق عرض هذه الحقوق من خلال الصور المرئية بنسبة ٣٩,١٪؛ حيث إعتمد البرنامج فى عرضه للحقوق المدنية والسايسية وخاصة تلك التى تتعلق بحقوق المواطنين فى الأمان والحياة على تقديم صور الشهداء وصور التفجيرات والعمليات الإرهابية ونتائج التخريب، كما استخدم الصور المرئية فى عرض الحقوق الإقتصادية والإجتماعية من خلال صور المواطنين أمام المستشفيات وصور القرى التى تعانى من تلوث مياة الشرب ومشاكل فى الصرف الصحى.

وفى الترتيب الثانى جاء تقديم هذه الحقوق فى شكل قصص بنسبة ٣٣,٨٪؛ فعلى سبيل المثال تم معالجة معظم حقوق الإنسان السياسية والمدنية كالحق فى الأمان والحياة فى شكل قصص عن طريق تقديم تقارير تليفزيونية مصورة عن جنازات شهداء الإرهاب فى سيناء وغيرها من محافظات مصر، وقد اتبع البرنامج أسلوب الحكى فى تقديم هذه التقارير حيث أنه قدم معلومات عن حياة الشهداء وأسرهم وكذلك من خلال عمل لقاءات مع أهالى الشهداء.

وفى الحقوق الإقتصادية والإجتماعية تم الاعتماد على أسلوب القصص من خلال عرض حقوق المواطنين فى الحصول على الرعاية الطبية السلمية، فقدم البرنامج قصص للمواطنين المصابين بفيرس سى وفى الحق فى السكن عرض البرنامج تقرير عن إحدى القرى التابعة لمحافظة الأسكندرية والتى ينقطع عنها الطريق بسبب وقوعها فى منطقة نائية تشبة الجزيرة وقدم أهالى القرية قصص معاناتهم وأولادهم فى الخروج والدخول للقرية.

وأوضحت الدراسة أن القنوات المصرية المحسوبة على التيار المدنى وكذلك القنوات الحكومية دعمت حقوق الإنسان بشكل أكبر من قنوات تيار الإسلام السياسى والذى قدم تعريفات لحقوق الإنسان تختلف بشكل كامل عن تعريفها على المستوى الدولى، وبالتالى عندما عرضت هذه الحقوق كان عرضها لها هو بمثابة تعدى على هذه الحقوق وليس دعماً لها.

•قضايا التوظيف في بعض المجالات:

يتناول الإعلام بعض القضيا التي ما زالت تشغل الكثير من أبناء المجتمع خاصة ما يتعلق بتعيين أبناء طبقة معينة في مجالات وهيئات لا يقتربها إلا من يمتلك وضعا اجتماعيا ثريا أو له واسطة أو محسوبية من ذوي السلطة والنفوذ، وهنا يتداخل الأمر في معالجته من باب «الوطنية» أم «حقوق الإنسان»، فالجميع مواطنون تحت سقف الوطن، وبالتالي تحققت وطنيتهم فمن الطبيعي أن يتساوون في كافة الحقوق الواجبات، ومن زاوية أخرى من حق كل إنسان أن ينال فرصته من التعيين في الوظيفة التي يرغبها متى توافرت شروطها فيه.

وفي هـذا الصـدد هنـاك واقعـة شـهيرة لوزيـر العـدل الأسـبق محفـوظ صابـر ترجـع إلى عـام ٢٠١٥ حـين صرح بـ»عـدم أحقيـة أبنـاء الزبالـين فى التعيـين بالقضـاء»؛ مـما أثـار اسـتياء الـرأي العـام المـصري وإطـلاق حمـلات شـعبية غاضبـة عـلى مواقـع التواصـل الاجتماعـي ضـد تصريـح الوزيـر الـذي اضطـر إلى تقديـم اسـتقالته عـلى خلفيـة هـذا الهجـوم الشـعبي الـذي تسـبب في إحـراج الحكومـة وقتهـا.

وبالرغـم مـن إسـداء بعـض النصائـح للوزيـر مـن مسـؤولين مقربـين بتقديـم اعتـذار عـن تصريحـه لإنهـاء الأزمـة، إلا أن الوزيـر صمـم عـلى كلامـه واعتـبره «واقـع موجـود»، وهـو مـا فـسره البعـض بأنهـا «شـجاعة لا يملكهـا الكثـيرون»، ورأى الوزيـر أن اسـتقالته هـي أبلـغ رد عـلى الهجـوم ضـده.

ولا شـك أن مثـل هـذا التصريـح والـذي ينطبـق عـلى مجـالات أخـرى غـير السـلك القضـائي يُحـدث غصـة في النفـس في طبقـة عـمال النظافـة «الزبالـين» وغيرهـم مـن المهـن المشـابهة ويشـعرهم بانتقـاص مواطنتهـم في وطـن مـن المفـترض أن تسـود فيـه الحقـوق بالمسـاواة بـين جميـع الطبقـات.

وربمـا تكـون الحجـة في قـصر بعـض المهـن عـلى أبنـاء طبقـة معينـة يرجـع إلى أن يكـون هـذا الموظـف مـن عائلـة ثرية ومتشـبعا ماديـا حتـى لا يضطـر للتربـح مـن وظيفتـه (بطريـق غـير مـشروع) أو تلقـي رشـاوي لتسـهيل مهمـة لطـرف مـا بالمخالفـة للقانـون.

لكـن مـا القـول في مـن تـم ضبطهـم متلبسـين مـن قبـل الأجهـزة الرقابيـة في وقائـع رشـاوى ماليـة وتربـح غـير مـشروع وهـم مـن أبنـاء عائـلات ثريـة وذوي سـلطة ونفـوذ أيضـا؟!!

إذن مسـألة الأخلاقيـات في الواقـع العمـلي وفي دروب الحيـاة ليسـت مقتـصرة عـلى فئـة بعينهـا، فكـم مـن فقـراء وجدناهـم مـن أكـثر المتعففـين وأصحـاب أيـادٍ نزيهـة لم تطالهـا الحـرام يومـا، وهـؤلاء محقـق فيهـم قـول الحـق تبـارك وتعـالى « لِلْفُقَـرَاءِ الَّذِيـنَ أُحْـصِرُوا فِي سَـبِيلِ اللَّـهِ لَا يَسْـتَطِيعُونَ ضَرْبًـا فِي الْأَرْضِ يَحْسَـبُهُمُ الْجَاهِـلُ أَغْنِيَـاءَ مِـنَ التَّعَفُّـفِ تَعْرِفُهُـم بِسِـيمَاهُمْ لَا يَسْـأَلُونَ النَّـاسَ إِلْحَافًـا ۗ وَمَـا تُنفِقُـوا مِـنْ خَـيْرٍ فَـإِنَّ اللَّـهَ بِـهِ عَلِيـمٌ». الآيـة رقـم (٢٧٣) في سـورة البقـرة.

الخاتمة:

بعـد هـذا العـرض يتبـين أن المواطنـة وحقـوق الإنسـان مـن الصعـب فـك الارتبـاط بينهـما، إذ أن المواطنـة حـق أصيـل مـن حقـوق الإنسـان، بـل أنهـا الحـق الأول لـه، فـإذا مـا تحققـت المواطنـة في الإنسـان أُقِـرَت لـه كافـة الحقـوق التـي يحتـاج إليهـا في وطنـه مقابـل أدائـه كافـة الواجبـات الملزمـة لـه. وبالتـالي وبحسـب مـا ذهـب إليـه الدكتـور أحمـد زايـد، أسـتاذ علـم الاجتـماع السـياسي في كليـة الآداب بجامعـة القاهـرة، فـإن المواطنـة وحقـوق الإنسـان وجهـان لعملـة واحـدة، حيـث يرجـع «زايـد» هـذا التداخـل إلى تاريـخ الاهتـمام بكليهـما، فالاهتـمام بقضيـة حقـوق الإنسـان هـو اهتـمام بـأن يكـون للفـرد هويـة في مجتمعـه، أي تأكيـد عـلى مواطنـة الفـرد وانتمائـه إلى كيـان اجتماعـي أكـبر. وعـلى نفـس المنـوال فـإن الاهتـمام بعضويـة الفـرد في المجتمـع

«كمواطن» هو اهتمام بحقوق هذا المواطن بوصفه إنسانا بشرا، وهو اهتمام أيضا بما يتوقع من هذا المواطن من واجبات يجب عليه أن يؤديها، في إطار عام من المسؤولية الاجتماعية.

وبناء على هذا التداخل الكبير لمفهومي «المواطنة» و«حقوق الإنسان»؛ فإن واجب الصحافة والإعلام ومن يعمل في حقليهما، من منطلق الحقوق والواجبات، القيام بتناول قضايا «المواطنته» و«حقوق الإنسان» تناولا أمينا لا غاية من ورائه إلا صالح الوطن وترسيخ مفهومهما لدى الرأي العام.. فهذا واجب على الصحفيين والإعلاميين.. وحق للمجتمع.

التوصيات:

-إدارة حوار مجتمعي مستمر حول قضايا «المواطنة» و«حقوق الإنسان».

-إقامة ندوات تثقيفية عن مفهوم المواطنة لكافة شرائح وطبقات المجتمع وفي جميع مؤسسات الدولة بما يساهم زيادة الولاء والانتماء للوطن.

-إقامة دورات تدريبية للصحفيين والإعلاميين عن قضايا «المواطنة» و«حقوق الإنسان» من قبل علماء الدين وأساتذة التربية والاجتماع والقانون والصحافة والإعلام.

-وضع معايير إلزامية للصحفيين والإعلاميين المعنيين عند تناول قضايا «المواطنة» و«حقوق الإنسان».

-تأهيل الصحفيين والإعلاميين المختصين بالملفات ذات الطبيعة الحساسة التي من شأنها التأثير على سلامة الدولة واستقرارها السياسي والمجتمعي.

-تضمين مواد خاصة بقضايا «المواطنة» و«حقوق الإنسان» في التشريعات الخاصة بالصحافة والإعلام.

-إنتاج مواد صحفية وإعلامية تدعم نشر ثقافة المواطنة في المجتمع.

-مراجعة الهيئات الرسمية المعنية بالصحافة والإعلام لكل محتوى يهدد قيم «المواطنة» ويهدف إلى زعزعة الأمن المجتمعي والسياسي، وتوقيع العقوبة المناسبة.